

المتأخره كما يصفه عليه المشايخ ان ما صدق الاحتجاج بصدق حد كذا
لغرض كل منهما في حد ذاته بل في المقدمه وينبغي ان يتحقق في ما صدق
ويكون ان يدخول في الحقيقه في التعريفات مرعيه ولا يباينها بوضوح هذه
المتأخره وجوانبها وذلك لان الكلام والكلام متداخلان لانها متباينتان
بحسب المفهوم دون الذات لمتصا في احداهما مع الاخر ضرورة انهما متباينتان
في منزلة قدر افع المومنون اذ يصدق عليه ما اجتمع فيه امران اللفظ والاداءه
وما تزك من ثلاث كلمات وعدم تباينها بحسب الذات فادح في صحتها بان يباين
انها غير معين لانها غير متعين ولما تعين فيكونان واسد من متلا كل من
حد الكلام والكلمه صادق على نحو قولنا المومنون فلم يكن حد الكلام محتملا
له ولما لغا من دخول فرد الكلام فيه ولذا احدا للكلمه هذا ما يتحقق بايضاح
المتأخره واما ايضاح الجواب الذي ذكره الشارح في ان يقول ان قولنا المومنون
معتبر في الامور التي تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام
وذا ان الكلمه متميزتين بالاعتبار وحد كل منهما محتمل له وما من دخول غير
متلا قدر افع المومنون باعتبار ملاحظه كونه لفظا مفيدا غيره باعتبار ملاحظه
كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو باعتبار اوله وان ايراد الكلام مندرج في حده
وبالاعتبار الثاني ليس من افراده وخارج عن حده فهو من فردة وليس من
افراده وخارج ودخل في حده وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وبما ظاهرا
لا يتفرج في حده تقسيم اللفظ اليها لتباينها بالاعتبار وهو كاف في حده التقسيم
كما هو مفرد **قوله** والقول عبارة عن اللفظ الدال على معنى اى هذا اللفظ
لقوله عبارة اى معبر به والمحال الدال اى ذواله له وهى كون اللفظ
بجانب يلزم من العلم به العلم بشئ اخر اى بحيث كلما يحصل ذلك في الدهن ينقل
الدهن منه الى شئ اخر ويدركه والاول اى ما يلزم من العلم به العلم بشئ احد
الذات وانما في اى ما يلزم العلم به من العلم بالغير المدلول والمراد به ما سياتى
واعلم ان دلاله الشئ على اخر انما تكون لعلها فيه بينهما تقتضى هذه العلاقات
ببنتقل منه اليه والادله على جميع ما سواه فان الانتقال الى سائر دون اخر يخرج

بلا مرجح وهو محال فالعلاقة سبب الدلالة اذ يسببها يتقبل الدهن من
احدهما الى الاخر ويتحقق كون الاول بحيث اذا علم انتقال الدهن منه الى
الثاني وهو الدلالة والعلم بالوضع من اسباب الدلالة ثم الدال ان كان
لفظا فالدلالة لعظيمة ولا تغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنص
والاشارة والمراد به الدال بالوضع لانه المتبادر فلا يكون اطلاقا في موضع
التقدير وهو ما تكون علاقته وضع الدال للدلولها وما يناسبه كما ان العلم
بالوضع سبب قريب كذلك نفسه سبب بعيدا ذلوله يمكن الوضع لم يحصل
الانتقال فلا تحصل الدلالة فاذا وضع وعلم تحققت الدلالة وشمل تعريفه
المعزى والمركب المعيد وغير المعيد وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة
عن اللفظ المركب المعيد فيكون مرادفا للكلام وقيل هو عبارة عن اللفظ
المركب خاصه معيدا كان او غير معيد فيكون اعم مطلقا من الكلام والكلمه
ومباينا للكلمه وقيل انه حقيقه في المعزى والاطلاقه على المركب محال وقيل
انه يطلق على اللفظ المهمل ايضا فيراد به اللفظ حكاية الوجوديات في باب سخن
من شرح السننيل وحزمه ابو البقاء في الباب **قوله** فهو اعم من الكلام
والكلمه وانما هو مطلقا اى غير مفيد بوجه والاعم مطلقا هو الذي
يصدق على كل ما يصدق عليه الاخر ويراد به من غير عكس والقول كذلك
لانه يصدق على كل ما يصدق عليه كل واحد من الثلاثة اما كونه اعم من
الكلام فلا نطلاقة على المعيد وغيره والكلام مختص بالمعيد واما كونه اعم
من الكلمه فلا نطلاقة على الفرد والمركب من كلمتين وعلى المركب من اكثر
والكلمه مختص بهذا الثالث واما كونه اعم من الكلمه فلا نطلاقة على المفرد
والمركب ويصدق بغيرها كخلاف زيد وحيواننا حتى هذا والظاهر ان
بين القول والكلمه عموما وخصوصا من وجه فيجب ان يكون في حده قيام ابوه
ويصدق القول في نحو زيد وقام زيد وبفرد الكلمه في مركب من ثلاثه
الفاظ غير موضوعه ولا يباين في ذلك قولهم الكلمه مركب من ثلاث كلمات فصاعدا
لان المراد الكلمات اللغويه وقد تقدم ان المراد من القول والكلمه اللفظ